نشرة

أبريل/نيسان 2026

العدالة والمساءلة

العدد
04

كشف أبريل/نيسان 2026 عن ترسّخ نمط عالمي من السلطوية التكيّفية، حيث واصلت حكومات عدة توظيف خطاب الأمن القومي و«مكافحة التطرف والإرهاب» لإعادة تشكيل المجال العام بما يفضي إلى تضييق الحيّز المدني وتجريم العمل الحقوقي، بالتوازي مع إفراجات محدودة وانتقائية عن السجناء، استُبعدت في معظمها القضايا ذات الطابع السياسي. وفي نفس الوقت، استمرت النزاعات المسلحة في حصد أعداد متزايدة من الضحايا المدنيين وسط تراجع ملموس للمساءلة الفعالة، بينما بدت مسارات العدالة، رغم بعض المبادرات التدريجية، مثقلة بتأخيرات طويلة الأمد، وضعف في المشاركة، واختلالات بنيوية تحدّ من أثرها.

يعكس المشهد العام اتجاهاً متسارعاً نحو تقلّص الحيّز المدني، وتآكل الثقة بالمؤسسات، واتساع الفجوة بين الخطاب الرسمي ومستوى حماية الحقوق على أرض الواقع. وتُبرز المؤشرات حجم هذا التدهور: مئات حالات الاحتجاز المرتبطة بممارسة حرية التعبير، وأكثر من 245 طفلاً بين قتيل وجريح في السودان خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً، إلى جانب استمرار الإفلات من العقاب رغم تزايد الإجراءات والحراك القضائي على المستويين الوطني والدولي.

تجدون فـي هذا العدد :

- **الفضاء المدني والتوثيق في مواجهة التضييق**
- **الكلفة البشرية المتصاعدة للنزاعات المسلحة**
- **الإفراج الانتقائي عن المعتقلين واستمرار الاحتجاز الممنهج**
- **مسارات المساءلة بين التقدّم التدريجي واستمرار الجمود البنيوي**
- **أنماط متكررة ودلالات أوسع للتحولات الراهنة**

الفضاء المدني والتوثيق في مواجهة التضييق

برز خلال الشهر توجه عابر للسياقات يتمثل في انتقال سياسات القمع من استهداف الأفراد إلى استهداف البنى التي تسمح بالتوثيق والمناصرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية. في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، حذّر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، من تصاعد القيود المفروضة على حرية التعبير. وفي إيران، سُجلت آلاف الاعتقالات على خلفيات أمنية، إلى جانب تنفيذ إعدامات وتشديد القيود على الفضاء الرقمي.
بالتوازي، حذّر خبراء أمميون من تصاعد عالمي في استهداف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (البيان باللغة الإنجليزية). وتؤدي هذه المؤسسات، عندما تتمتع بالاستقلالية، دوراً رقابياً محورياً، إلا أن تقريراً حديثاً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أشار إلى اتساع نطاق حملات التشويه، التي تحمل أبعاداً جندرية في كثير من الأحيان، إضافة إلى المضايقات القضائية، والعنف الجسدي، والتهديدات الرقمية.

وفي روسيا، صنّفت المحكمة العليا منظمة "ميموريال"، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2022، كـ"منظمة متطرفة" وقررت حظر أنشطتها. ويؤدي القرار عملياً إلى تجريم تداول ونشر ما وثّقته المنظمة، من أرشيفات القمع الستاليني وحروب الشيشان إلى قوائم السجناء السياسيين الحاليين.

وشهدت دول أخرى أنماطاً مشابهة من التضييق:

- **في الصين،** واصلت السلطات استهداف وملاحقة شخصيات بارزة في الوسطين الثقافي والقانوني (البيان باللغة الإنجليزية). ولا يزال الفنان التشكيلي غاو جين رهن الاحتجاز منذ عام 2024، بتهمة تشويه سمعة الشهداء على صلة بأعمال فنية ساخرة. وفي السياق ذاته، أُفرج عن المحامي الحقوقي يو وينشينغ بعد قضائه حكماً بالسجن لثلاث سنوات بتهمة التحريض على تقويض سلطة الدولة، وذلك بسبب نشاطه الحقوقي.
وطالبت منظمات حقوقية بأن يكون الإفراج عنه تاماً وغير مشروط، دون أن يخضع هو أو أفراد أسرته لأي مراقبة أو تضييق.
- **في بوركينا فاسو،** صعّدت السلطة العسكرية الحاكمة ضغوطها على الحيّز المدني عبر حلّ 118 منظمة وجمعية، من بينها جهات تنشط في مجالات رصد أوضاع حقوق الإنسان والحوكمة والعمل الإنساني. واستند القرار إلى قانون صدر عام 2025 بشأن حرية تكوين الجمعيات، في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى تحصين المجلس العسكري من الرقابة من خلال عراقيل إدارية، وقيود تمويلية، وإجراءات عقابية ضد المنظمات المحلية والدولية.

> إن إجراء الحكومة العسكرية، إذا كان مبنياً على مزاعم عدم الامتثال لقانون 2025، يبدو من الناحية القانونية موضع شك، إذ إن الإطار الزمني المطلوب لم ينتهِ بعد... ويُعدّ من بين أكبر الضربات التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني منذ استيلاء الجيش على السلطة، كما يبعث برسالة مُقلقة ومخيفة إلى بقية الفاعلين.
>
> — إيلاريا أليغروزي، باحثة في هيومن رايتس ووتش (ترجمة من الإنجليزية).

في السياق التونسي :

بحلول شهر أبريل/نيسان 2026، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات التي غلّقت أنشطتها بموجب أحكام قضائية على خلفية التصريحات المتعلقة بالتمويل واتّباع الإجراءات الإدارية، حوالي عشرين منظمة وجمعية. **منذ أواخر عام 2025**، شملت إجراءات التعليق جهات عديدة، بما فيها الجمعية التونسية للنّساء الديمقراطيات، وأصوات نساء، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والفرع التونسي للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، بالإضافة إلى المنصّات الإعلاميّة الاستقصائيّة على غرار نواة وانكفاضة.

وقد استمرّت هذه الموجة حتى منتصف هذا الشهر، حيث تمّ **تعليق نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان** لمدّة شهر. وتُعد الرابطة إحدى أعرق المنظمات الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان وعضواً في الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2015. كما تمّ اتخاذ قرار بحظر السفر بحقّ أحد أعضاء المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وفي السياق نفسه، **وُضع الصحفي زياد الهاني قيد الإيقاف التحفظي** عقب مثوله أمام الفرقة المركزية الخامسة لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويواجه تهماً بموجب الفصل 86 من قانون الاتصالات لسنة 2001 تتعلق بالإساءة إلى الغير عبر شبكات الاتصال العمومية، وذلك على خلفية تدوينة على وسائل التواصل الاجتماعي تناولت ما تعرّض له صحفي آخر من ملاحقة قضائية، بعدما أمضى أكثر من ثلاث سنوات في السجن قبل تبرئته.

وقد سُنّ هذا النص في الأصل سنة 2001 خلال فترة حكم بن علي للتصدي للمضايقات الهاتفية، قبل أن يتحول تدريجياً إلى إلى أداة تُستخدم على نطاق واسع يشمل الإنترنت ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي. وينص الفصل على أن:
"يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مائة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات."

الكلفة البشرية المتصاعدة للنزاعات المسلحة

كشفت أعمال العنف المستمرة، بما في ذلك تلك التي أعقبت اتفاقات وقف إطلاق النار، عن الأثر المدمر وغير المتناسب للنزاعات الحديثة على الفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها الأطفال.

- ففي السودان، وثّقت **اليونيسف** ما لا يقل عن 245 ضحية من الأطفال خلال أول تسعين يوماً فقط من عام 2026: 160 قتيلاً و85 مصاباً، بزيادة تقارب 50% مقارنة بعام 2025. وكانت الطائرات المسيّرة مسؤولة عن أكثر من 70% من هذه الحوادث. أما حجم الأزمة الأوسع، فيعكس انهياراً متسارعاً في شروط الحماية الأساسية: أكثر من خمسة ملايين طفل نازح، وأكثر من ثمانية ملايين خارج المدارس، و4.2 ملايين يواجهون سوء تغذية حاد.
- وفي لبنان وسوريا، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلق بالغ إزاء العمليات العسكرية الإسرائيلية، محذرين من تداعياتها على الاستقرار الإقليمي وحماية المدنيين :
  - أدان الخبراء **الغارات الجوية الواسعة التي شُنّت في لبنان بعد ساعات فقط من إعلان وقف إطلاق النار**، معتبرين أنها هجمات عشوائية وغير متناسبة وتشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة.
  - كما أبدوا قلقاً متزايداً إزاء **العمليات الإسرائيلية في جنوب سوريا**، في ظل تقارير عن اعتقالات تعسفية، من بينها اعتقالات لأطفال، وفرض قيود على الحركة، وترهيب للمدنيين. ولفتوا كذلك الانتباه إلى اكتشاف ثلاث مقابر جماعية في شمال شرق سوريا، داعين إلى تحقيقات مستقلة وسريعة وشاملة لضمان كشف الحقائق ومحاسبة المسؤولين.

يُنذر الارتفاع الحاد في أعداد الأطفال الضحايا، بالتوازي مع تراجع احترام القانون الدولي الإنساني، بتحول الانتهاكات الآنية إلى أزمات ممتدة عبر الأجيال، تتسم بالنزوح والانقطاع عن التعليم، والصدمات النفسية طويلة الأمد.

الإفراج الانتقائي عن المعتقلين واستمرار الاحتجاز الممنهج

أعلنت عدة دول عن قرارات عفو أو إفراج عن سجناء، غير أن هذه الخطوات بقيت ذات طابع استراتيجي فقط ولم تترجم جهوداً مبنية على احترام الحقوق لوضع حد للاحتجاز التعسفي أو ذي الدوافع السياسية.

أفرجت ميانمار عن أكثر من 4,335 سجينًا، من بينهم 179 أجنبيًا، في إطار عفو صادر مع بداية العام. ومع ذلك، فإن أغلبية السجناء السياسيين الذين يُقدر عددهم بأكثر من 30,000 سجين، والذين اعتقلوا منذ الانقلاب العسكري عام 2021، لا يزالون قيد الاحتجاز.

قررت السلطات الكوبية العفو عن 2010 سجيناً في خطوة وصفتها وسائل الإعلام الحكومية بأنها "بادرة إنسانية وسيادية". غير أن منظمات حقوقية أشارت إلى أن القليل منهم، إن وجد، كانوا من السجناء السياسيين، وأن العفو لم يشمل أي سجين رأي.

في مصر، أُفرج عن ما لا يقل عن 62 معتقلاً سياسياً خلال أسبوع واحد بين أواخر مارس/آذار وبداية أبريل/نيسان. ورحّبت منظمات الرصد الحقوقي بهذه الخطوة، لكنها اعتبرتها غير كافية في ظل استمرار احتجاز آلاف آخرين على خلفيات مماثلة.

في تونس، أُفرج عن المدافعة عن حقوق الإنسان سلوى غريسة بعد أكثر من 15 شهراً من الإيقاف التحفظي إثر اعتقالها في ديسمبر/كانون الأول 2024، فيما لا تزال جميع التهم الموجهة إليها وإلى سبعة من زملائها قائمة.

غالبًا ما تُقدَّم هذه الإفراجات في إطار اعتبارات سياسية أو دبلوماسية، بينما تبقى البُنى الأساسية للقمع قائمة دون تغيير يُذكر. وفي ظل غياب معايير شفافة، وآليات رقابة مستقلة، وإدماجٍ جادّ للقضايا السياسية، تتحول هذه الإجراءات إلى مجرد منافذ لتخفيف الضغط بدلًا من أن تمثل إصلاحات حقيقية. وينتهي ذلك إلى تقويض الثقة العامة وإدامة ممارسات الاحتجاز التعسفي.

مسارات المساءلة بين التقدّم التدريجي واستمرار الجمود البنيوي

شهدت جهود المساءلة القضائية بعض التطورات، لكنها كشفت أيضاً عن فجوات تنفيذية عميقة وإرهاق مؤسساتي متزايد.

- أقرت الدائرة التمهيدية الأولى التابعة للمحكمة الجنائية الدولية بالإجماع **كافة التهم الموجهة ضد الرئيس الفلبيني السابق رودريغو دوتيرتي**، وقررت إحالة القضية إلى المحكمة. وتتعلق هذه التهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال الحملة التي شنتها البلاد لمكافحة انتشار المخدرات. ويشكل هذا القرار خطوة مهمة نحو المساءلة الدولية عن الآلاف من عمليات القتل خارج نطاق القانون.
- واصلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نشاطها المكثّف طوال شهر أبريل/نيسان، حيث أصدرت **ثلاث دفعات من الأحكام والقرارات** في أيام 9 و21 و28–30 من الشهر (انظر: قاعدة بيانات HUDOC الرسمية). وقد شملت هذه الأحكام مجموعة متنوّعة من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، مع بروز مسائل عمليات إنفاذ القانون واستخدام القوة، الضمانات الإجرائية ومعايير المحاكمة العادلة، حقوق الملكية وفعالية سبل الانتصاف، إضافة إلى حماية البيانات الشخصية. ويعكس جدول أعمال المحكمة وظيفتها المزدوجة: معالجة الشكاوى الفردية من جهة، ورصد أوجه القصور البنيوية من جهة أخرى (مثل تلك المتعلقة باحتجاز المهاجرين، وقضاء الأحداث، أو استرداد الممتلكات)، بما يستدعي استجاباتٍ أوسع على مستوى السياسات العامة.

على الصعيد الوطني :

- في سوريا، افتتحت **محاكمة عاطف نجيب**، المرتبطة بأحداث درعا عام 2011، بجلسات علنية. شهدت الإجراءات مشاركة بعض الضحايا وحضور ذويهم، بالتوازي مع جهود مساءلة أخرى تستهدف رموز النظام السابق، إضافة إلى استمرار اكتشاف مقابر جماعية في مناطق متعددة. ورغم أن هذه الخطوات تمثل محاولة أولية لتحقيق المساءلة، إلا أن مراقبين أبدوا تحفظاتهم حيال اعتماد السلطات على القانون الجنائي العادي بدلاً من إطار عدالة انتقالية متخصص، واللجوء إلى المحاكمات الغيابية للشخصيات البارزة، مما يثير مخاوف جدية من مخاطر المحاكمات الانتقائية أو المتأثرة بالتوجهات السياسية.
- في تونس، **عقدت الدائرة الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية أربع جلسات** خلال شهر أبريل/نيسان (في 6 و13 و20 و27 من الشهر) ضمن مسار المساءلة القضائية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إلا أن حضور الضحايا وذويهم كان محدودًا، فيما غاب المتهمون في معظم الجلسات، وتم تأجيل النظر في جميع القضايا إلى أواخر جوان/يونيو أو سبتمبر 2026. يعكس هذا الوضع ركودًا أعمق فيما يتعلق بمعالجة قضايا العدالة الانتقالية، رغم مرور سنوات على إنشاء الآليات ذات الصلة، ويشير إلى تحديات بنيوية مزمنة، أبرزها نقص الموارد المتاحة وتآكل الثقة.

تُنتج الآليات القضائية الدولية والإقليمية عادةً كمّا كبيرًا من القرارات والأحكام، غير أن أثرها العملي يظل مرهونًا بمدى ترجمتها وتفعيلها على المستوى الوطني. في المقابل، تعاني مسارات العدالة الداخلية في كثير من السياقات من تأخيرات مزمنة وتفاوت في مستويات الانخراط، مع ما قد يواكب ذلك من ضعف في المشاركة يعكس انعدام الثقة أو الخشية من الانتقام. وحيثما تتسم عمليات المساءلة بالانتقائية أو البطء، فإنها قد تُفاقم المظالم القائمة بدل معالجتها، بما يُبقي جهود المصالحة هشّة ومحدودة الفاعلية. وعليه، فإن تحقيق تقدم مستدام في مجالي العدالة والمساءلة يظل مشروطًا باستقلال القضاء، واعتماد مقاربات تتمحور حول الضحايا، وتعزيز الشفافية، وتوفير الموارد الكافية، فضلًا عن ضمان شمولية المعالجة من حيث الفاعلين والفترات الزمنية.

أنماط متكررة ودلالات أوسع للتحولات الراهنة

- تتجه آليات القمع نحو المزيد من التقنين والرقمنة، ما يرفع سقف التحديات المرتبطة بالتوثيق الفعّال والمساءلة.
- يتفاقم الضرر الواقع على الأطفال في سياقات النزاع بفعل الهجمات العشوائية على المناطق المدنية، إلى جانب اتساع القيود التي تعرقل الوصول إلى الحماية والمساعدات الإنسانية.
- غالباً ما تُحدث عمليات الإفراج عن المعتقلين والمحاكمات العلنية صدى إعلامياً واسعاً، إلا أنها تظل محدودة التأثير على المستوى البنيوي ما لم تكن جزءاً من إصلاحات جذرية وشاملة.
- تُشكّل جهود التوثيق المستقل وإحياء الذاكرة أحد أعمدة المساءلة والتغيير على المدى البعيد، مما يعرضها في الوقت ذاته لاستهداف وضغط متزايدين.
- تواصل الآليات القضائية الدولية والإقليمية إصدار قرارات هامة، غير أن فجوات التنفيذ وتآكل الإرادة السياسية يقيّدان تأثيرها الردعي بشكل ملحوظ.

ستكون الأشهر المقبلة اختبارًا حاسمًا لقدرة المسارات المؤجلة على استعادة زخمها، ولصمود الضغط الدولي والإقليمي في مواجهة الإرهاق السياسي وتقلّص التمويل. ويظلّ دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب آليات الرصد المستقلة، شرطًا أساسيًا لترسيخ المساءلة على المدى الطويل.

أبريل/نيسان 2026